مجلة العلوم القانونية والاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

رد الفعل الاجتماعي ازاء المفرج عنهم من السجناء

Social reaction to released prisoners

مصطفى شريك[1]*، كريمة عجرود[2]

[1] جامعة سوق أهراس (الجزائر)، m.charik@yahoo.fr

[2] جامعة سوق أهراس (الجزائر)، k.adjeroud@yahoo.fr

تاريخ ارسال المقال: 2021/04/23	تاريخ القبول: 2021/05/17	تاريخ النشر: 2021/06/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

تبحث هذه الورقة العلمية مشكلة رد الفعل الاجتماعي تجاه المفرج عنهم من السجناء، من خلال مختلف المشكلات التي يعانيها هؤلاء بعد خروجهم من السجن، وإشكاليتها تمحورت حول طبيعة الاتجاهات الاجتماعية نحو السجناء المفرج عنهم من وجهة خريجي السجون؟ والعينة كانت (ن= 37) من ذوي السوابق العدلية، وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج: صعوبة تقبل الواقع الجديد بعد الافراج، عدم القدرة على التكيف معه، وجود نوع من التحفظ على التواصل والاتصال مع المسبوق بعد الافراج عنه، العجز عن التكيف، المعاناة من غياب ثقة المجتمع بهم، غياب فرص العمل، وعدم توفر مهنة قارة يسترزقون منها، وجود نظرة سلبية للأسرة تجاه المسبوق بعد خروجه من السجن تتمثل في الدونية المقللة من قيمة المسبوق واعتباره إنسان فاشل في الحياة، وجود نظرة سلبية من قبل الأصدقاء تجاه المسبوق بعد خروجه من السجن تتمثل في وجود نوع من التحفظ والتريث في اعادة علاقات الصداقة من جديد مع الأصدقاء، أيضا عدم القدرة على التكيف مع واقع الحياة الجديدة بعد الافراج.

الكلمات المفتاحية: رد الفعل الاجتماعي، السجن، المفرج عنه، الوصم الاجتماعي، الادماج الاجتماعي.

Abstract :

This scientific paper examines the problem of social reaction towards released prisoners, through the various problems suffered by them after their release from prison, and its problem centered on the nature of social trends towards prisoners released from the point of view of prison graduates? The sample was (n= 37) with a justice record, and the study reached a number of results: the difficulty of accepting the new reality after release, the inability to adapt to it, the existence of a kind of reservation to communicate and communicate with the preceding after his release, the inability to adapt, suffering from the lack of confidence of society in them, the absence of jobs, the lack of a continental profession from which they earn, the existence of a negative view of the family towards the preceding after his release from prison is the inferiority of the unprecedented and considered a failed human being in life, the existence of a look Negative by friends towards the unprecedented after his release from prison is the existence of a kind of reservation and waiting to re-establish friendships with friends, also the inability to adapt to the realities of new life after release.

Keywords: social stigma ; release ; imprisonment ; Social reaction ; social integration

مقدّمة:

شكل رد الفعل الاجتماعي إزاء الجريمة والانحراف من جهة، أو العقاب والجزاء من جهة أخرى، أهمية كبيرة لدى كثير من المهتمين في تخصصات مختلفة تجاوزت الطابع القانوني، لتكون محل اثراء من قبل الدارسين في مجالات عدة كالاجتماع والنفس والتربية، وهو ما جعل من رد الفعل الاجتماعي مادة دسمة لكثير من الضروب المعرفية التي تظافرت فيما بينها لبحث نظرة المجتمع للجريمة كفعل أو ظاهرة اجتماعية من جهة أولى، أو للجاني كإنسان من له بروفيل خاص من جهة ثانية، حتى يمكن فهم الفعل والفاعل، ورد الفعل، وتتكامل النظرة الاجتماعية لتكون قاعدة اجتماعية وقانون حياة، لذلك كانت هذه الدراسة الحالية لتعالج كيف يكون لنظرة المجتمع للفرد السجين المفرج عنه باعتباره قضى فترة حكم داخل بيئة السجن، وما تمثله تلك العقوبة من تأثير في صناعة الاتجاه الاجتماعي للمفرج عنه، ومدى قبوله في مقابل رفضه اجتماعيا، وكيف تتأثر شخصية المفرج عنه بتلك النظرة، وكيف تدفع به اما نحو الاعتدال والسواء ليرتمي في حضن المجتمع، أو ترجع به خطوات وخطوات الى الوراء عائدا الى حضن الجريمة من جديد، وبالتالي كانت الدراسة الحالية لتعالج مشكلة التكيف الاجتماعي والتوافق النفسي لدى المفرج عنهم بعد خروجهم من السكن، وتكمن أهميتها في كونها تثير مسألة الوصم الاجتماعي كمرض ومشكلة أخرى تؤثر في تقدير الذات للمفرج عنه لدى أنفسهم أو لدى الاخرين، وهو ما سنعالجه في العناصر التالية.

المبحث الأول: المدخل النظري

المطلب الأول: مشكلة الدراسة:

لذلك سنحاول تبني مقاربة الوصم الاجتماعي في الورقة العلمية الحالية باعتبار أن ما يؤثر في شخصية المفرج عنه بعد الافراج هو التسميات والاوصاف التي يطلقها افراد المجتمع على المفرج عنهم، ويكون التناول من خلال طرح بعض الأسئلة على عينة مكونة من مجموعة من السجناء السابقين الذين كانت لهم تجربة احتباس لمدد معينة، ولهم سوابق عدلية، حاولنا من خلالها استكشاف الاتجاهات الاجتماعية نحوهم، وكذا تجاربهم مع الاهل والأصدقاء وبيئة الحياة، وقد توصلنا الى جملة من النتائج سنكشف عليها في نهاية الورقة العلمية، وتتمحور اشكالية الدراسة الحالية في قياس بعد اساسي وحيد ويتعلق الامر بنوعية الاتجاهات الاجتماعية تجاه الاشخاص ذوي السوابق الذين تم الافراج عنهم، وذلك بطبيعة النظرة او الصورة التي يلاقي بها المجتمع هؤلاء الافراد، وفق الطرح التالي: ماهي الاتجاهات الاجتماعية نحو السجناء المفرج عنهم من وجهة خريجي السجون؟

وتمحورت أسئلة الإشكالية حول:

1. رد فعل المجتمع تجاه المسبوق بعد الافراج عنه.
2. طبيعة نظرة المجتمع تجاه المسبوق بعد الافراج عنه.

3. طبيعة مشكلات التي يعانيها المسبوق بعد الافراج عنه.

المطلب الثاني: اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية الى جملة من الاهداف، تتعلق اساسا بالتعرف على ماهي الاتجاهات الاجتماعية نحو خريجي السجون من قبل المجتمع على ضوء متغير التكيف الاجتماعي، وذلك من خلال:

- التعرف على الكيفية التي يقابل بها المجتمع ذوي السوابق بعد الافراج عنهم.
- التعرف على النظرة التي يواجهها ذوي السوابق من قبل الأسرة بعد الافراج عنهم.
- التعرف على النظرة التي يواجهها ذوي السوابق من قبل الرفقاء بعد الافراج عنهم.
- التعرف على اسباب عدم تكيف ذوي السوابق مع الواقع الجديد بعد الافراج عنهم.

المطلب الثالث: أهمية الدراسة:

- تكمن اهمية الدراسة الحالية في جملة من النقاط من بينها ما يلي:
- الدراسة تبحث في موضوع اجتماعي قانوني وهو يتعلق بقضايا السجن والسجناء.
- الإشارة الى الاتجاهات الاجتماعية تجاه مؤسسات السجون وفئة المفرج عنهم التي تمثل نظرة اجتماعية فيها كثير من التباين.
- الإشارة الى مرحلة ما بعد خروج السجين من سجنه باعتبارها من اصعب المراحل.
- الإشارة الى معاناة المفرج عنهم بعد خروجهم من السجن، خاصة من حيث النظرة الاجتماعية.
- الإشارة الى معاناة المفرج عنهم بعد خروجهم من السجن لعدم توفر مناصب عمل أو أماكن شغل تكفل لهم العيش الكريم.

المطلب: الرابع: مفاهيم اساسية:

1. رد الفعل الاجتماعي: يعبر رد الفعل الاجتماعي عن دلالة الموقف الذي يأخذه المجتمع إزاء شخص، أو موقف، أو سلوك، أو مشكلة ما، ونحاول في هذه الورقة العلمية النظر اليه من زاوية نظرة المجتمع نحو المفرج عنهم من السجناء، حيث يعبر من زاوية العقاب على أنه "مجموعة من القواعد التي تحدد اساليب تنفيذ العقوبات والتدابير الاحترازية على النحو الذي يكون من شأنه تحقيق اغراضها"[1]، أو التعبير عن الاستجابة الرسمية التي تعبر عن السياسة الجنائية العامة للمجتمع ازاء السلوكات المنحرفة، هذا التوجه الاجتماعي الذي تغير عبر مراحل عديدة من التطور والتغير حسب نضج الفكر الاجتماعي[2] وهو الطابع الرسمي، اما من الزاوية غير الرسمية فيمثل

الاتجاه الاجتماعي للمفرج عنه، والتي ترى أن المنحرفين يتجهون الى أن يكونوا منفردين ومتميزين بخصائص يخلعها عليهم آخرين، وأن هذه الخصائص هي تسميات أو أوصاف، تعمل على اثارة انساق الضبط الاجتماعي وتحريكها[3]، وهو ما سنكشفه من المشكلات التي يعانيها المفرج عنهم جراء رد الفعل الاجتماعي إزاءهم بسبب خلفياتهم العدلية، ويمكن تعريف رد الفعل الاجتماعي اجرائيا على أنه "الاتجاه الاجتماعي في نظرته نحو المفرج عنمهم من السجناء من خلال رفضهم وعدم تقبلهم ووصمهم بأوصاف تتعلق بماضيهم السلوكي والعدلي".

2. السجن: معنى السجن في اللغة هو الحبس، والحبس معناه المنع، ومعناه الشرعي هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه، سواء أكان في بلد أو بيت أو مسجد أو سجن معد للعقوبة أو غير ذلك[4]، والسجن بالكبير المحبس، وصاحبه سجان، والسجين المسجون[5]، بينما اصطلاحا يمكن طرح بعض التعاريف التي قدمها من اهتموا بقضايا السجن والسجناء، وخاصة اولئك الذين يرون فيها مؤسسات لتنفيذ الاحكام الصادرة عن المؤسسات القضائية، وهنا نجد المقصود بالسجون "تلك المؤسسات المعدة خصيصا لاستقبال المحكوم عليهم بعقوبات مقيدة للحرية"[6]، كما تسمى بالإصلاحيات التي تختص بإيواء وحفظ وعلاج من صدرت ضدهم أحكام قانونية لارتكابهم بعض الأفعال المخالفة للشرع أو النظام العام في المجتمع، وتختلف في معاملتها للسجناء باختلاف أهدافها ووظائفها[7]، كما يعرف النظام القانوني الجزائري السجن أو المؤسسة العقابية على أنها "هي مكان للحبس تنفذ فيه وفقا لقانون العقوبات السالبة للحرية، والأوامر الصادرة عن الجهات القضائية، والإكراه البدني عند الاقتضاء"[8]، وهذا التعريف لا يختلف عما ذهب إليه تعريف هيئة الأمم المتحدة "السجون والمؤسسات العقابية أو الإصلاحية" يقصد بها جميع المؤسسات المموّلة تمويلا عاما أو خاصا التي يجرّد فيها الأشخاص من حريتهم. ويمكن أن تشمل هذه المؤسسات، على سبيل المثال لا الحصر، المرافق العقابية والإصلاحية ومرافق الطب النفساني التابعة لإدارة السجون[9]، وعليه يمكن تعريف السجن اجرائيا على أنه "الأماكن المعدة لاستقبال الأشخاص المحكوم عليهم بعقوبات مقيدة للحرية، بهدف إعادة تربيتهم وتأهيلهم والعمل على إدماجهم في الوسط الاجتماعي بما يتناسب وسياسة الدفاع الاجتماعي، ويلقى نزلائها نظرة اجتماعية فيها كثير من الوصم والنعوت".

3. السجين: جاء في لسان العرب "السجان: صاحب السجن. ورجل سجين: مسجون، وكذلك الأنثى بغير هاء، والجمع سجناء، وسجنى، وقال اللحياني: امرأة سجين وسجينة: أي مسجونة، من نسوة سَجْنى وسجائن، ورجل سجين في قوم سجنى، كل ذلك عنه، كما قال ابن عرفة: سجين هو فِعِّيلٌ من سَجَنْتُ، أي هو محبوس عليهم كي يُجازُوا بما فيه"[10]، بينما اصطلاحا يمكن تعريف المفرج عنه على أنه "الشخص الذي منعت حريته بقصد تعويقه ومنعه من التصرف بنفسه" ونقصد بالسجين هنا الشخص الذي عوق ومنع من التصرف بنفسه سواء كان ذلك من خلال وضعه في قبوٍ كما كان سائدا في الوقت الماضي أو كان ذلك من خلال وضعه في بناء مقفل يوضع فيه الأشخاص المتهمون في انتظار محاكمتهم أو تنفيذ الأحكام الصادرة ضدهم كما هو سائد ومعمول به في الوقت الحاضر)، وهو ما يتوافق مع ما ذهب إليه المشرع الجزائري في تعريفه للسجين أو المحبوس

والذي قال عنه أنه "الشخص الذي ارتكب جريمة أو أكثر، مخالفا بذلك نصا في القانون عمدا، ومودعا في إحدى المؤسسات العقابية"[11]، وعليه يمكن تعريف المفرج عنهم اجرائيا على أنه "الشخص الذي اودع بمؤسسة عقابية بموجب حكم قضائي من اجل دفعه ثمن ارتكابه فعل يخالف القانون، ويلقى نظرة اجتماعية فيها كثير من الوصم والنعوت".

المطلب الخامس: الدراسات السابقة: حاولنا الاستعانة ببعض الدراسات السابقة كتراث علمي لما لها من صلة بالموضوع المعالج.

1. **دراسة الامير (2010)**: هي دراسة للباحثة وعد ابراهيم خليل الامير، تحت عنوان "الحواسم: رد فعل الاجتماعي حسب نظرية الوصم"[12]، وهي دراسة كانت تهدف الى جملة من الاهداف هي:

- تسليط الضوء على رد الفعل الاجتماعي تجاه جرائم السلب والنهب من خلال الوصم.
- معرفة مدى قوة الوصم الاجتماعي في المجتمع الاصلي.
- معرفة أنواع المجرمين المشمولين بوصمة (الحواسم).
- معرفة أثر استخدام مصطلح (الحواسم) على الموصومين داخل المجتمع.

وللوصول الى تحقيق تلك الاهداف استخدمت أدوات بحث تمثلت في (الملاحظة، الاستبيان) وطبقت على عينة بحث (ن= 100 مفردة) تمثلت في اشخاص من المجتمع العراقي (الموصل) متفاوتين من حيث المستوى الاقتصادي (غني، متوسط، فقير)، وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج كان من اهمها ما يفيد دراستنا الحالية:

- مصطلح الحواسم هو تسمية شائعة تطلق على فئة الحرامية والمجرمين.
- يرى نصف افراد العينة المبحوثة ان اطلاق هذا الوصم (الحواسم) قد يدفع هؤلاء الموصومين الى الانحراف.

2. **دراسة المعماري والهسنياني (2012)**: وهي دراسة للباحثين علي احمد خضر المعماري واحمد عبد العزيز الهسنياني تحت عنوان "تفسير الوصم الاجتماعي وانعكاساته على بعض السلوك الاجرامي في العراق"[13]، وكانت تهدف الدراسة الى جملة من الأهداف من بينها يتمثل في:

- توضيح معنى الوصم الاجتماعي والنظريات المرتبطة بهذا المصطلح في مجال علم الاجرام.
- بيان دور الوصم الاجتماعي في ارتكاب الفرد للسلوك الاجرامي.

وقد خلصت الدراسة الى جملة من النتائج كان أهمها:

- الوصم عبارة عن الصاق صفة غير مرغوبة او تهمة سلبية كصفة مجرم بالشخص نتيجة لارتكابه افعالا منحرفة او اجرامية في الماضي بغض النظر عن تعرضه لعقوبات قانونية جراء افعاله المنحرفة، بحيث تبقى صفة الوصم

ملازمة له وتكون سببا في عدم تكيفه واستقراره النفسي والاجتماعي داخل المجتمع وتشكل في الوقت نفسه احد العوامل المشجعة لعودته الى ممارسة السلوك الاجرامي بدافع الانتقام والتمرد على المجتمع.

- ان سبب الجريمة كما ترى نظرية الوصم الاجتماعي لا يرجع الى ظروف المجرم او المنحرف والأسباب المادية وغير المادية التي تقود الى الجريمة بل الى النظرة السلبية التي يحملها المجتمع نحو لأنه في وقت ما ارتكب جريمة او مخالفة وهذه الجريمة او المخالفة بقيت عالقة في اذهان الاخرين وان الاخرين ظلوا يوصمون ذلك الفرد بالجريمة التي ارتكبها سابقا لذا فالتفاعل يكون هنا بين المجرم او المنحرف وبين المجتمع الذي ألصق به الجريمة وظلت الجريمة تلاحقه طيلة مدة حياته الى درجة دفعته الى ارتكاب جرائم أخرى.

3. دراسة هامل (2012): هي دراسة للباحثة سميرة هامل، تحت عنوان "التصورات الاجتماعية للسجين لدى مسؤولي المؤسسات المتعاقدة مع وزارة العدل واثرها في اعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين"[14]، وقد تمحورت اشكاليتها في التساؤل الرئيس التالي ما هي التصورات الاجتماعية التي يحملها مسؤولي المؤسسات العمومية المتعاقدة مع وزارة العدل عن السجين؟، وهدفت الى تحقيق جملة من الاهداف من بينها:

- معرفة التصورات الاجتماعية التي يحملها مسؤولي المؤسسات العمومية عن المحبوس.
- معرفة تأثير التصورات الاجتماعية للسجين على دور المصالح الخارجية لإدارة السجون في التكفل بالمحبوسين المفرج عنهم.

ولتحقيق تلك الاهداف استخدمت أدوات بحث تمثلت في (المقابلة النصف موجهة، الاستبيان) وطبقت على عينة بحث (ن= 61 مفردة) وقد توصلت الى جملة من النتائج كان من أهمها:

- يحمل مسؤول المؤسسة العمومية تصورات سلبية عن السجين.
- يتأثر تصور مسؤول المؤسسة العمومية للسجين بنوع الجريمة.
- يتأثر تصور مسؤول المؤسسة العمومية للسجين بسن السجين.
- يتأثر تصور مسؤول المؤسسة العمومية للسجين بجنس السجين.
- يتأثر تصور مسؤول المؤسسة العمومية للسجين بالحالة المدنية للسجين.
- يتأثر تصور مسؤول المؤسسة العمومية للسجين بالمستوى التعليمي للسجين.
- يتأثر مسؤول المؤسسة العمومية للسجين بمدة حبس السجين.
- يتأثر تصور مسؤول المؤسسة العمومية للسجين بالسوابق العدلية للسجين.
- يتأثر تصور مسؤول المؤسسة العمومية تصوره للسجين بالمستوى الاقتصادي للسجين.

4. دراسة الشهراني (2014): وهي دراسة للباحث سلطان بن سعيد منير الشهراني، تحت عنوان "بطالة المفرج عنهم ودورها في عودتهم إلى الجريمة"[15]، وقد تمحور اشكاليتها حول السؤال الرئيسي التالي ما دور بطالة المفرج عنهم في عودتهم إلى الجريمة؟، وللإجابة على تساؤلات الاشكالية طبقت أداة بحث تمثلت في الاستبانة، على عينة بحث (ن= 344 مفردة) من الاشخاص العائدين، وقد توصلت الى جملة من النتائج كان من بينها:

- أظهرت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة موافقون على دور الوصم الاجتماعي في بطالة المفرج عنهم.
- بينت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة موافقون على دور قصور مهارات التدريب المهني داخل المؤسسة الإصلاحية في بطالة المفرج عنهم.
- أظهرت نتائج الدراسة أن أفراد عينة الدراسة موافقون على دور العوز المادي في عودة المفرج عنهم إلى الجريمة.

5. دراسة شلبي(2014): وهي دراسة للباحثة اروى بنت أحمد شلبي تحت عنوان "دور الوصم الاجتماعي في الاستجابات السلبية للأسرة السعودية تجاه المفرج عنهن"[16]، حيث كانت تتمثل مشكلة الدراسة تتمحور في التساؤل الرئيس التالي: ما دور الوصم الاجتماعي في الاستجابات السلبية للأسرة السعودية تجاه المفرج عنهن؟ واسئلة فرعية تمثلت:

- ما العوامل التي تؤدي إلى انتشار ظاهرة الوصم الاجتماعي؟
- ما موقف الأسرة من المفرج عنها؟
- ما مظاهر رفض أفراد الأسرة للتعامل مع ابنتهم السجينة؟
- ما الآثار والنتائج المترتبة على الوصم الاجتماعي؟

وطبقت الاستبانة كأداة للدراسة على مجتمع بحث تمثل في عينة من نزيلات دار الضيافة في مدينة الرياض وقد وصل عددهن إلى (ن= 80 مفردة)، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي باستخدام طريقة المسح، وقد توصلت الدراسة الى جملة من النتائج تمثلت في:

* يعتقد الكثير من الأزواج أن دخول الزوجة للسجن يسبب له إحراجا في المجتمع.
* مازال أبي متمسكا بالعادات والتقاليد حفاظا على سمعته بين أقرانه.

واقترحت الباحثة ما يلي:

- إيجاد السبل بتخفيف النظرة السلبية للنزيلات ومساعدتهن على تخطي تلك العقبة وزرع الثقة بهن ومساعدتهن لبدء صفحة جديدة.

- دعوة المختصين بالتوصل إلى تصميم برامج وقائية بتغيير نظرة المجتمع تجاه السجينات بكافة الوسائل (وسائل إعلامية مقروءة ومسموعة ومرئية ومناهج وخطي ووسائل إعلام وندوات وغير ذلك).

– التنسيق مع الجهات ذات العلاقة لتفعيلها. إعطاء الموظفة التي ترتكب قضية لأول مرة ولديها أسرة فرصة بعدم طردها من وظيفتها ويكتفي بالعقوبة خاصة إذا كانت الجريمة ليست لها علاقة بطبيعة عملها وتخفيف إجراءات رد الاعتبار في مثل هذه الحالة.

6. دراسة عجرود (2016): وهي دراسة للباحثة كريمة عجرود تحت عنوان "رد الفعل الاجتماعي بين الاتجاهين العقابي والاصلاحي إزاء السلوك الانحرافي"[17]، وهي دراسة كانت تهدف الى معرفة التنوع الحاصل في رد الفعل الاجتماعي إزاء السلوك الانحرافي والمنحرفين، وبالأخص تحوم الشبهات حول أداء السجون بالتحديد، ووظيفتها بين النزعتين العقابية والإصلاحية، وكان تساؤل الدراسة يتمحور حول ما إذا كانت حول عقوبة السجن كرد فعل اجتماعي إزاء الأفعال الإجرامية والسلوكات الانحرافية ذات طابع عقابي أم إصلاحي تأهيلي؟ وقد استخدمت أدوات بحث تمثلت في استمارة بحث، وطبقت على عينة دراسة بلغت (ن=112 استاذا باحثا)، وكان من بين نتائجها:

– عقوبة السَّجن تمثل وسيلة ضامنة لمنع السجناء من الافلات من رد الفعل الاجتماعي، حتى تنفذ فيهم العقوبات التي تقصد الإيلام البدني على اعتبار أن هذه العقوبات لا تتعارض مع الاتجاه الإنساني في العقاب، ولا تعيق البرامج الإصلاحية والعلاجية والتأهيلية.

– بدأ ينظر للشخص المنحرف على أنه شخص عادي دفعته بعض الظروف الاجتماعية والنفسية لولوج دائرة لانحراف، وهو الدافع الى ظهور كثير من الدراسات التي تناولت السياسة العقابية والإصلاحية بغرض تحسين دور السجون، وضمان إصلاح المحكوم عليهم وتأهيلهم حتى يمكن أن يعودوا الى المجتمع كأفراد أسوياء.

– السجن يبقى على انه وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي يلجأ اليه للمحافظة على الحياة الاجتماعية السليمة، عن طريق حجز من تعدى أو تجاوز نظم المجتمع وقواعده وأعرافه بهدف تأهيله وإصلاحه على نحو يساعده على العودة للمجتمع عضوا صالحا.

7. دراسة ربيع (2017): هي دراسة للباحث يونس أحمد يونس ربيع، تحت عنوان "الوصم الاجتماعي، الاندماج الاجتماعي والعود للجريمة"[18]، وهي دراسة كانت تهدف الى جملة من الاهداف هي:

- معرفة استجابات النزلاء العائدين نحو عملية الوكم الاجتماعي، اندماجهم في المجتمع وامكانيات عودتهم للجريمة.
- الكشف عن العلاقات بين الوصم الاجتماعي، الاندماج الاجتماعي والعود إلى الجريمة من وجهة نظر النزلاء العائدين.

لتحقيق تلك الاهداف طرحت اشكالية بحث كان سؤالها المحوري ما هي وجهات نظر النزلاء العائدين نحو الوصم الاجتماعي، الاندماج الاجتماعي والعود للجريمة؟، وفي هذا استخدمت أدوات بحث تمثلت في (الاستبيان) وطبقت على عينة بحث (ن= 138 مفردة) تمثلت في النزلاء العائدين المحكومين، وقد توصلت الى جملة من النتائج والتي كان من أهمها حسب تقاطعها مع الدراسة الحالية ما يلي:

- لا يمكن تفسير عودة النزلاء للجريمة الا بعد معرفة دور جميع العوامل المؤثرة، فهنالك العوامل الأكثر منبئة وهي الوصم الاجتماعي وعدم الاندماج الاجتماعي.
- تؤثر الوصمة الاجتماعية عمى الاندماج الاجتماعي وتشكل صعوبة بالغة في اندماج النزلاء المفرج عنهم في المجتمع، أي أن الوصمة الاجتماعية هي أصل سوء الاندماج والعامل الأساس المنبئ للعود للجريمة.
- للعوامل منها الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية كالسياسية الدور الأكثر مساهمة في تحديد درجة الوصم الاجتماعي، مدى اندماج النزلاء في الأسرة كالمجتمع ومدى عودتهم للجريمة.

وهذه العوامل هي الأساس في حالة أن الظروف الشخصية للنزلاء (مثل العمر ومكان السكن وسنوات التعليم) لا تحدد الفروق في استجابات النزلاء نحو العود للجريمة.

بعد عرض هذه النماذج من الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع المعالج، فإننا نقول انها دراسات على سبيل المثال لا الحصر، وبالتالي هناك ايضا دراسات أخرى عديدة ومتعددة وللدواعي العلمية فإننا اكتفينا بذكر الدراسات الاربع السابقة، وهي دراسات تتقاطع في كثير من الجوانب منها انها ركزت اهتمامها على الصلة الموجودة بين الفعل الاجرامي او العودة الها ومشكلة الوصم الاجتماعي تجاه المذنبين، وما لذلك من تأثير، وكيف تتشكل الصورة الذهنية لدى افراد المجتمع تجاه خريجي السجون، هذه الصورة التي في كثير من الاحيان هي اما نتاج ارتكاب الجاني للفعل، أو تمثل سبب ودافع لإعادة ارتكاب الفعل الاجرامي، لذلك كان الوصم الاجتماعي محل اهتمام كثير من الدارسين والمهتمين.

كل هذه الدراسات السابقة تتقاطع مع الدراسة الحالية فيكونها تعالج قضايا ومشكلات السجناء سواء داخل المؤسسات العقابية أو خارجها، والتي تحاول معالجة هذه القضايا من زاوية علمية اكاديمية، لتصل بمؤسسة السجن الى القيام بمهامها في التكفل بالسجناء وإعادة تقويم سلوكاتهم واصلاحها، وتهيئتهم للولوج الى المجتمع بعد الإفراج عنهم، كي يتمكنوا من الاندماج فيه بطريقة سلسة ومرنة، ويتحملون مسؤولياتهم كأفراد اسوياء ويمتثلون لمختلف الضوابط الاجتماعية المتعارف عليها.

المطلب السادس: المقاربة العلمية:

بالنسبة للمقاربة العلمية المعتمدة في الدراسة الحالية، والتي تمثل السند العلمي الذي يفسر ويشرح ويقرأ المشكلة من الزاوية العلمية، وفي ذلك نعترف انه لا توجد نظرية محددة لها القراءة العلمية لأي ظاهرة ما، بل توجد العديد من المقاربات، لكننا في الدراسة الحالية سنعتمد او بالأحرى سنتبنى نظرية الوصم الاجتماعي كمقاربة علمية للدراسة الحالية، حيث نظرية الوصم الاجتماعي من بين النظريات الكبرى في تفسير الجريمة والانحراف الاجتماعي بشكل عام، وهناك من يطلق عليها بنظرية التسمية، وهي في توجهها الفكري حسب بعض المفكرين على انها متأثرة بالأفكار والتصورات التي قالت بها نظرية التفاعلية الرمزية والتي تعد واحدة من نظريات مدرسة شيكاغو، حيث نجد ان من بين تلامذة رواد مدرسة شيكاغو "ميد" و"توماس" نجد هوارد بيكر الذي يعتبر من ابرز طلاب مدرسة شيكاغو، وهو من تنسب اليه نظرية التسمية في صورتها النهائية[19]، وتمثل نظرية التسمية او الوصم تصورا علميا قائما على فهم الجريمة او الانحراف او حتى العقاب انطلاقا من التركيز على الفعل نفسه كسلوك، وكذا رد الفعل الاجتماعي تجاه ذلك السلوك، خلافا لبقية النظريات التي تركز على الفعل او صاحب الفعل، لذلك قيل عن روادها انهم منظروا رد الفعل الاجتماعي، ومن بين ابرز روادها نجد الامريكي إدوين لميرت (Lemert Edwin)، هوارد اس. بيكر (Howard S. Becker)، وايضا فرانك تانينبايم.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية:

المطلب الأول: منهج الدراسة:

يمثل منهج البحث أحد أوجه المعرفة الإنسانية، باعتباره سبيل العقل إلى اكتشاف الحقيقة العلمية، وفق أطر منهجية مرتبة، وتسلسل دقيق، لمراحل البحث، وكيفيات الوصول إلى هذه الحقيقة العلمية، ووفق ما تقتضيه أطر الدراسة، والموضوع الذي تعالجه، وفي هذا يعرفه عبد الرحمن بدوي بقوله "الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحديد عملياته حتى يصل إلى نتيجة معقولة"[20]، ولأن الدراسة تحاول معالجة ظاهرة اجتماعية، تحدث داخل المجتمع، فإنها تستند في إجرائها إلى منهج بحث يساعد في إعطاء تبريرات البحث، وتبيان مجمل خصائصه، وعرض البيانات المستخدمة في الدراسة، وبالتالي بدل التوقف عند ما تثيره الظاهرة، فإنه من خلال منهج البحث يمكن تفسير محركاتها، ومقارنتها بمختلف الظواهر الاجتماعية الأخرى، ومحاولة تحليل ذلك من أجل الوصول إلى نتائج قد تفيد في وضع قانون لها، يساعد في تعميم نتائج البحث، أو التنبؤ بها قبل حدوثا، مما يعني هذا كله أن المنهج الذي ينطبق على مسار وخطوات بناء هذه الدراسة هو المنهج الوصفي، هذا المنهج الذي يمثل طريقة يعتمد عليها الباحثون في الحصول على معلومات وافية ودقيقة، تصور الواقع الاجتماعي، والذي يؤثر في كافة الانشطة الثقافية والسياسية والعلمية وتسهم في تحليل ظواهره"[21]، كما أن هذا المنهج الوصفي هو "طريقة يعتمد عليا الباحث في الحصول على معلومات دقيقة تصور

الواقع الاجتماعي وتسهم في تحليل ظواهره، وصياغة عدد من التعميمات أو النتائج التي يمكن أن تكون أساسا يقوم عليه تصور نظري للإصلاح الاجتماعي ووضع مجموعة من التوصيات أو القضايا العلمية التي يمكن أن ترشد السياسة الاجتماعية في هذا المجال"[22].

المطلب الثاني: حدود الدراسة:

1. **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة الحالية على تناول الاتجاهات الاجتماعية تجاه السجناء.

2. **الحدود المكانية:** اجريت هذه الدراسة على عينة من خريجي السجون القاطنين بكل من ولايتي عنابة وقالمة، واقتصرت على ذلك لصعوبة الاتصال بسبب جائحة كورونا (كوفيد 19)، وكذا لصعوبة الحصول على عدد أكبر باعتبار الفئة ترفض أحيانا المشاركة في مثل هكذا أعمال علمية.

3. **الحدود الزمانية:** تم انجاز الدراسة الميدانية في الفترة ما بين بداية شهر أوت ونهاية أكتوبر 2020.

4. **الحدود البشرية:** تمت الدراسة على عينة (ن= 37) من ذوي السوابق العدلية، وكان الحصول على العينة من خلال استخدام كرة الثلج.

المطلب الثالث: ادوات الدراسة:

تم الاستعانة بالاستبانة كأداة، والتي اشتملت على مجموعة من المحاور تتعلق أساسا بمجال البحث، ولا تخرج عن الموضوع المعالج، وتمثلت في مجموعة من البنود المصاغة في شكل أسئلة مختلفة ومتنوعة، المغلقة ومتعددة الاختيارات، وهي مبنية على أساس مستوحى من الشكل العام للإشكالية، وقد تم تصميمها انطلاقا من الوظيفة التي تؤديها النظرة المجتمعية لفئة المج عنهم من السجناء، وهو ما يعطي لنظرة المجتمع واتجاهاته نحو المذنبين وخريجي السجون دور بالغ الاهمية في توجه هاته الفئة نحو الجريمة، سواء من حيث الاقبال او العزوف عن الفعل الاجرامي.

المطلب الرابع: نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة الى جملة من النتائج تمثلت في:

- توصلت الدراسة الى أن الغالبية العظمى من مجموع عينة البحث قالوا بأنهم تعرضوا لإحساس او شعور غير عادي تجاه الواقع الجديد بعد خروجهم من المؤسسة العقابية، حيث عبر عن ذلك (83.78 %) من مجموع افراد عينة البحث، بينما أكدت ما نسبته (16.21 %) خلاف ذلك.
- كما انه يستنتج من خلال نتائج الدراسة ان من بين تلك النسبة العالية نجد نسبة (35.13 %) أكدت على انها تتقبل الواقع الجديد وتمتلك القدرة على التكيف معه، بينما عبرت نسبة (27.02 %) عن دهشتها وصدمتها من الواقع الجديد، وانها تفتقد الى القدرة على التكيف معه بشكل كبير، في حين ان النسبة الاخرى

وهي ليست بالهينة والمقدرة بـ (21.62 %) قالت انها لا تتقبل الواقع الجديد، لكنها تسعى الى التكيف معه من خلال رفع مستوى التحدي، واعلاء قوة العزيمة في ذلك.

- ما يستنتج من هذه النتائج ان بيئة المؤسسة العقابية عادة ما تؤثر على شخصية المسبوق قضائيا، وتجعله يألف الحياة داخل المؤسسة وخاصة اذا كانت المدة طويلة، حيث يتشبع بثقافة السجن ويتكيف معها، وبالتالي تمنعه من اعادة بناء شخصيته وفق معايير وقيم الواقع الاجتماعي الطبيعي، وخاصة اذا كان هذا الواقع يوجه له بعض الصور من الاوصاف والالقاب المشينة، او ملاقاته ببعض السلوكات التي تعبر عن عدم التقبل الاجتماعي، وهو ما يؤثر سلبا على تقبله لهذه الحياة وربما تجعله ناقما على المجتمع ومن ثم العودة للجريمة ومجتمع السجن من جديد.
- توصلت الدراسة الى أن الغالبية العظمى من مجموع عينة البحث قالوا بأن رد فعل المجتمع تجاه المسبوق بعد خروجه من السجن فيه نوع من التحفظ على التواصل والاتصال بالمسبوق وهذا ما أكدته نسبة (59.45 %) من مجموع افراد العينة المبحوثة، بينما يقابل المسبوق بنوع من الاحتواء والاحتضان والقبول الاجتماعي حسب ما عبرت ما نسبته (35.13 %)، في حين أكدت نسبة (05.40 %) من عينة البحث أن هناك رفض اجتماعي للمسبوق وعدم قبول نهائي وهو ما يصعب من عملية الاندماج في المجتمع.
- توصلت الدراسة الى أن الغالبية العظمى من مجموع عينة البحث قالوا بأن المشكلات الشخصية التي تواجه المسبوق بعد خروجه من السجن تتمثل في العجز عن التكيف وهذا ما أكدته نسبة (45.94 %) من مجموع افراد العينة المبحوثة، بينما يعاني البعض من الشعور بالإحباط حسب ما عبرت ما نسبته (29.72 %)، كما قالت ما نسبته (18.91 %) أن المسبوق عادة ما يميل الى العزلة والانطواء بعيدا عن أعين المجتمع خوفا من نظرة افراده، وتفادي أي صدام او احتكاك مع من يرفضون سلوكاتهم، في حين أكدت نسبة (05.40 %) من عينة البحث أن هناك من يفضل بيئة السجن على التواجد في الحياة العادية، وهم يحملون ميولا الى السجن ليس حبا فيه وانما هروبا من صعوبة التكيف مع الوسط الاجتماعي المفتوح، رغم ما يبدونه من الحنين الى بيئة السجن.
- توصلت الدراسة الى أن الغالبية العظمى من مجموع عينة البحث قالوا بأنهم يعانون من غياب ثقة المجتمع بهم، وقد أكد هذا الإحساس بالحرمان نسبة (43.24 %) من مجموع افراد العينة المبحوثة، بينما يعاني البعض من الشعور بضعف التواصل الاجتماعي إن لم يكون مفقودا هذا التواصل وصعوبته حسب ما عبرت ما نسبته (32.43 %)، في حين أكدت نسبة (24.32 %) من عينة البحث أنهم يتعرضون للوصم

الاجتماعي، وتلصق بهم سمات وتوسيمات مقرونة بما ارتكبوه من أفعال وسلوكات وسوابق، ويتضح انها نسب متقاربة فيما بينها وتمثل صعوبة لذوي السوابق من القدرة على التكيف مع الوسط الاجتماعي.

- توصلت الدراسة الى أن الغالبية العظمى من مجموع عينة البحث قالوا بأنهم يعانون من غياب فرص العمل، وعدم توفر مهنة قارة يسترزقون منها، وقد أكد هذا الإحساس بالحرمان نسبة (45.94 %) من مجموع افراد العينة المبحوثة، بينما يعاني آخرون من عدم توفر المورد المالي لتلبية حاجياتهم ومتطلبات العيش حسب ما عبرت ما نسبته (29.72 %)، في حين أكدت نسبة (24.32 %) من عينة البحث أن أرباب العمل وأصحاب المؤسسات المهنية ترفض توظيف السجناء السابقين باعتبارهم مرفوضين ومشكوك فيهم وينعدمون للثقة، ولا يمكنهم المجازفة بتوظيفهم او تشغيلهم.
- توصلت الدراسة الى أن الغالبية العظمى من مجموع عينة البحث قالوا بأن نظرة سلبية للأسرة تجاه المسبوق بعد خروجه من السجن، حيث عبر عن ذلك (89.18 %) من مجموع افراد عينة البحث، بينما أكدت ما نسبته (10.81 %) نفي حدوث ذلك.
- كما انه يستنتج من خلال نتائج الدراسة ان من بين تلك النسبة العالية نجد نسبة (43.24 %) أكدت على أن نظرة الاسرة الدونية والمقللة من قيمة المسبوق واعتباره إنسان فاشل في الحياة، بينما عبرت نسبة (29.72 %) عن وجود نظرة اسرية ترى فيه إنسان مرتبط بالجريمة والسلوكات المنحرفة، في حين ان النسبة المقدرة بـ (16.21 %) قالت أن الاسرة ترى في السوابق العدلية تشكل عارا وتسبب الحرج للأسرة.
- توصلت الدراسة الى أن الغالبية العظمى من مجموع عينة البحث قالوا بأن نظرة سلبية للأصدقاء تجاه المسبوق بعد خروجه من السجن، حيث عبر عن ذلك (91.89 %) من مجموع افراد عينة البحث، بينما أكدت ما نسبته (08.10 %) عبروا عكس ذلك.
- كما انه يستنتج من خلال نتائج الدراسة ان من بين تلك النسبة العالية نجد نسبة (43.24 %) أكدت على وجود نوع من التحفظ والتريث في اعادة علاقات الصداقة من جديد مع الاصدقاء، بينما عبرت نسبة (29.72 %) عن وجود رفض وعدم تقبل الصداقة من قبل الاصدقاء لإعادة ربط أواصر الصداقة من جديد، في حين ان النسبة المقدرة بـ (18.91%) قالت أن هناك نوع من التقبل والاحتواء دونما اعتبار لماضي المسبوق، وهو ما ساعدهم على إعادة الثقة بأنفسهم والاندماج بصورة ميسرة في البيئة الاجتماعية.
- تبين من خلال نتائج الدراسة أن (32.43 %) من مجموع افراد عينة البحث قالوا من بين أسباب المشكلات التي تواجه المسبوق بعد خروجه من السجن هو عدم القدرة على التكيف مع واقع الحياة الجديدة بعد الافراج، بينما تعود الى غياب الاهتمام بعملية الرعاية اللاحقة بعد الإفراج من قبل المجتمع كما قالت

بذلك ما نسبته (24.32 %)، أو تعود الى تأثير ثقافة السجن أثناء اجتياز فترة المحكومية كما قال بذلك (18.91 %)، بينما قالت ما نسبته (13.51 %) أن ذلك يرجع الى ضعف التأهيل والتكفل الذي تلقيته بمؤسسة السجن، في حين كانت النسبة متساوية والمقدرة بـ(05.40 %) في اعتبار الأسباب تعود الى طول مدة السجن التي مررت بها أو غياب الاهتمام بعملية التهيئة للإفراج من قبل القائمين على مؤسسة السجون.

خاتمة:

ختاما يمكن استقراء أهم النتائج العامة للدراسة الحالية من خلال الاستخلاصات التالية:

- نسبة (35.13 %) أكدت انها لم تستطع تقبل الواقع الجديد بعد الافراج، ولا تمتلك القدرة على التكيف معه.
- نسبة (59.45 %) أكدت على وجود نوع من التحفظ على التواصل والاتصال بالمسبوق بعد الافراج عنه.
- أكدت نسبة (45.94 %) من مجموع افراد العينة المبحوثة بأن المشكلات الشخصية التي تواجه المسبوق بعد خروجه من السجن تتمثل في العجز عن التكيف.
- نسبة (43.24 %) أكدت على طبيعة المشكلات الاجتماعية التي تواجه المسبوق بعد خروجه من السجن هي المعاناة من غياب ثقة المجتمع بهم.
- نسبة (45.94 %) أن طبيعة المشكلات المادية التي تواجه المسبوق بعد خروجه من السجن تتمثل في غياب فرص العمل، وعدم توفر مهنة قارة يسترزقون منها.
- (89.18 %) من مجموع افراد عينة البحث أكدوا وجود نظرة سلبية للأسرة تجاه المسبوق بعد خروجه من السجن.
- نسبة (43.24 %) أكدت على أن طبيعة النظرة السلبية للأسرة تجاه المسبوق بعد خروجه من السجن تتمثل في نوع من الدونية المقللة من قيمة المسبوق واعتباره إنسان فاشل في الحياة.
- (91.89 %) من مجموع افراد عينة البحث على وجود نظرة سلبية من قبل الأصدقاء تجاه المسبوق بعد خروجه من السجن.
- نسبة (43.24 %) أكدت على أن طبيعة النظرة السلبية للأصدقاء تجاه المسبوق بعد خروجه من السجن تتمثل في وجود نوع من التحفظ والتريث في اعادة علاقات الصداقة من جديد مع الأصدقاء.
- أكدت نسبة (32.43 %) من مجموع افراد عينة البحث قالوا من بين أسباب المشكلات التي تواجه المسبوق بعد خروجه من السجن هو عدم القدرة على التكيف مع واقع الحياة الجديدة بعد الافراج، وبالتالي صعوبة في الاندماج الاجتماعي.

على ضوء النتائج العامة المتوصل اليها يمكن القول أن عقوبة السجن تبقى له خصوصية اجتماعية، لكونها تتعلق بالفرد والمجتمع، حيث رغم أنها تتعلق بسلب حرية الفرد وحرمانه من التصرف بنفسه، إلا أنها ترتبط بالمجتمع باعتبار ان السجين بعد الحكم عليه واستيفائه العقوبة ضروري جدا ان يعود الى حضن المجتمع، لكن كيف سيتعامل مع هذا الشخص المفرج عنه، وبأي نظرة سيقابله، وهو ما حاولنا استقراؤه من خلال الورقة العلمية هذه التي كشفت على أن المجتمع كثيرا ما يتعامل مع المفرج عنهم برد فعل فيه كثير من التباين والاختلاف حسب طبيعة الشخص الجاني، وكذا طبيعة الجريمة المرتكبة، أو حتى مدة فترة المحكومية التي قضاها بين أسوار السجون، وبالتالي شكلت هذه النظرة اهتمام كثير من المهتمين، وقد كشفنا هنا معاناة كثير من المفرج عنهم من صعوبات في التوافق النفسي والاجتماعي، سواء داخل الاسرة أو ضمن الوسط الاجتماعي الذي ينتمون اليه حيث يكون الاحتكاك بالأقران والأصدقاء، إضافة الى معاناتهم من التكيف المهني من جهة أو غياب فرص العمل التي تمكنهم من سد حاجياتهم ومتطلبات العيش وتبعدهم عن الميل الى الجريمة لسد تلك المتطلبات، وهو ما يعني ضروري جدا على المجتمع أن يبتعد عن مسببات تلك المعاناة، وأن يقضي على ظاهرة تحدث بشكل كبير داخل المجتمع وتؤثر كثيرا على المفرج عنهم وهي ظاهرة الوصم الاجتماعي التي تمثل مرضا اجتماعيا، له من السلبيات والتأثيرات الجانبية على نفسية المفرج عنهم، وتدفع بهم الى العودة الى الجريمة من جديد كونها تمثل رسالة رفض اجتماعي لهم، وعدم منحهم فرصة التوبة وتقدير اخطائهم على أنهم في النهاية بشر، والسلوكات البشرية قابلة للتقويم والإصلاح، لذلك ينبغي ان يعاد النظر في طبيعة رد الفعل الاجتماعي، ويعدل بالشكل الذي يسمح للأفراد أن يراجعوا سلوكياتهم نحو الاحسن والأفضل.

الهوامش:

(1) امين مصطفى محمد، علم الجزاء الجنائي، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 1995، ص 13.

(2) كريمة عجرود، رد الفعل الاجتماعي بين الاتجاهين العقابي والاصلاحي إزاء السلوك الانحرافي. أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع. جامعة عنابة. 2016، ص 21.

(3) سامية محمد جابر، الانحراف والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1988، ص 168.

(4) عز الدين الخطيب التميمي وآخرون، نظرات في الثقافة الإسلامية، دار الشهاب، باتنة (الجزائر)، (د. ت)، ص 239.

(5) عبد الفتاح خضر، تطور مفهوم السجن ووظيفته. الرياض. بحث مقدم للندوة العلمية حول السجون مزاياها وعيوبها من وجهة النظر الإصلاحية. من تنظيم المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، 1984، ص 16.

(6) اسحق إبراهيم منصور، الموجز في علم الإجرام والعقاب. ط 3، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 1989، ص 163.

(7) مصطفى متولي، نموذج مقترح لبرامج تعليمية تربوية داخل المؤسسات الإصلاحية والعقابية في الدول العربية. ورقة مقدمة للندوة العلمية (التعليم داخل المؤسسات الإصلاحية). الرياض. أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، ص 158.

(8) المادة 25 من القانون رقم 05- 04 المؤرخ في 06 فيفري سنة 2005، المتضمن تنظيم السجون وإعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين، وزارة العدل، الجزائر، 2005.

(9) استبيان دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية التاسعة لاتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية عن الفترة 2003-2004، مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة، 2004، ص 32.

(10) ابن منظور لسان العرب، (تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي). القاهرة. منشورات دار المعارف، (د. ت)، ص 1947.

(11) محمد حسن غانم، ديناميات صورة السلطة لدى المسجونين، مجلة الثقافة النفسية، العدد 19، المجلد 5، بيروت، جوان 1994، ص 75.

(12) وعد ابراهيم خليل الأمير،الحواسم: دراسة لرد الفعل الاجتماعي حسب نظرية الوصم. مجلة آداب الرافدين. العدد 56، 2010.

(13) سميرة هامل، التصورات الاجتماعية للسجين لدى مسؤولي المؤسسات المتعاقدة مع وزارة العدل واثرها في اعادة الادماج الاجتماعي للمحبوسين. رسالة ماجستير (غير منشورة). باتنة. قسم علم النفس. جامعة باتنة، 2012.

(14) علي احمد خضر المعماري واحمد عبد العزيز الهسنياني، دراسات في علم الاجرام: "تفسير الوصم الاجتماعي وانعكاساته على بعض السلوك الاجرامي في العراق. عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، 2012.

(15) سلطان بن سعيد منير الشهراني، بطالة المفرج عنهم ودورها في عودتهم إلى الجريمة، رسالة ماجستير. الرياض. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014..

(16) اروى بنت أحمد شلبي، دور الوصم الاجتماعي في الاستجابات السلبية للأسرة السعودية تجاه المفرج عنهن، رسالة ماجستير، الرياض، قسم علم الاجتماع. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2014.

(17) كريمة عجرود، رد الفعل الاجتماعي بين الاتجاهين العقابي والاصلاحي إزاء السلوك الانحرافي. أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع. جامعة عنابة. 2016.

(18) يونس أحمد يونس ربيع، الوصم الاجتماعي، الاندماج الاجتماعي والعود للجريمة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل العائدين في الضفة الغربية. رسالة ماجستير. جامعة القدس، 2017.

.

(19) فرانك ويليامز وماريلين ميشان، السلوك الاجرامي: النظريات، ت/ عدلي السمري. الأزاريطة. دار المعرفة الجامعية.، 1999، ص 208.

(20) عبد الرحمن بدوي، مناهج البحث العلمي، القاهرة. دار النهضة، 1993، ص 97.

(21) عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات. ط 1. عمان. دار اليازوري العلمية، 1999، ص 105.

(22) محمد علي محمد، مقدمة في البحث الاجتماعي. بيروت. دار النهضة العربية، 1982، ص 164.